

Distr.: General  
20 January 2015  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة

الدورة التاسعة والستون



### الوثائق الرسمية

#### اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الأربعين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الأربعاء ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد ميسكيتا بورخيس ..... (تيمور - ليشتي)

#### المحتويات

البند ٦١ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، القضايا المتعلقة باللاجئين والعائدين والمشردين والقضايا الإنسانية

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذبلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

14-64052 X (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠

البند ٦١ من جدول الأعمال: تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، القضايا المتعلقة باللاجئين، والعائدين والمشردين والقضايا الإنسانية (A/69/12، A/69/12/Add.1 و A/69/339)

وطويل المدى، وأن تكون حاضرة في الميدان منذ اندلاع الأزمات. ويتعين توفر قيادة سياسية قوية لإحداث تغيير في الأهداف، والأولويات وفي الثقافة التنظيمية والتعاون من أجل التنمية. وينبغي أيضا التفكير بطريقة خلاقة في مسألة التمويل. فعلى سبيل المثال، لقد طلب مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية إعداد دراسة لاستكشاف الطرائق الممكنة لنظام يتم بموجبه استخدام الأنصبه المقررة لتمويل صندوق مركزي ضخم للاستجابة لحالات الطوارئ أو صندوق مركزي من نوع خاص لمواجهة الطوارئ، بالنسبة للطوارئ من الدرجة الثالثة.

٣ - وأبرز أن من بين الأمور المهمة الأخرى، هناك الحاجة إلى استبدال منظومة العمل الإنساني المتعدد الأطراف المعمول بها حاليا، والمستحدثة أساسا في الغرب، لصالح شراكة عالمية قادرة على الاستفادة من كل الجهود والموارد المتاحة. واستطرد قائلا إنه رغم أن العديد من البلدان المضيفة للاجئين لم تُوقع على اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بمركز اللاجئين (اتفاقية اللاجئين)، فإن سياساتها الحالية تعكس سخاء متجذرا في تقاليدها ومعتقداتها تجاه ملتزمسي الحماية. فعلى سبيل المثال، إن القانون الدولي الحديث الخاص باللاجئين يستمد العديد من مبادئه من التقاليد والقوانين الإسلامية. وأعرب عن أمله في أن يتوصل مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني للعام ٢٠١٦ إلى نهج عالمي حقيقي للتعبير عن القيم والمبادئ الإنسانية واحترام مجال العمل الإنساني.

٤ - وأشار إلى أن هناك العديد من الحالات التي تستوجب إجراءات فورية. إن اللاجئين السوريين هم حاليا أكبر حشد من اللاجئين الموجودين تحت ولاية مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأوضح أن تلك الأزمة تؤثر بشكل كبير على الاقتصادات والمرافق العمومية والمجتمعات والسكان في البلدان الأخرى في المنطقة، وخاصة

١ - السيد غوتيريس (مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين): قال إن التشريد القسري تصاعد على المستوى العالمي في السنوات الأخيرة بشكل مطرد، حيث فاق عدد الأشخاص المشردين ٥١ مليوناً عام ٢٠١٣. وأرجع ذلك إلى تزايد عدد بؤر النزاع حول العالم، وأيضا للضغوط الناتجة عن تغير المناخ والنمو السكاني والتضرر وانعدام الأمن الغذائي وندرة المياه، مبرزا أنه من المتوقع أن يستمر الوضع على هذا المنحى. وأوضح أن تزايد الاحتياجات قد فاق الزيادات الأخيرة في التمويل، وأن منظومة العمل الإنساني تقترب من الإفلاس وسوف لن تصبح قادرة على الاستجابة بشكل ملائم. ورغم مواصلة دوائر العمل الإنساني للعمل بشراكة مع المانحين الناشئين وتوسيع التعاون مع القطاع الخاص، فإن هذه التدابير سوف لن تكون كافية لمعالجة العجز القائم. وأبرز أنه يجب مراجعة العلاقة الأساسية بين تمويل العمل الإنساني والتمويل الإنمائي، مفيدا أن مجموع الميزانية الدولية المخصصة للمساعدة الإنسانية لا يمثل إلا ١٠ في المائة من المبلغ المخصص للتعاون من أجل التنمية. لكن في سياق التزايدات المتزايدة، يصعب في الغالب الحصول بشكل سريع على الأموال المخصصة للتنمية، مما يدفع الفاعلين الإنسانيين إلى تعويض النقص في المساعدات الهيكلية.

٢ - واسترسل في القول إنه يجب على وكالات التنمية والجهات المانحة والمؤسسات المالية الدولية أن تعمل مجتمعة من أجل الزيادة في المرونة والتكامل بين الأنشطة قصيرة

والصومال وبلدان أخرى لا تزال في حاجة إلى اهتمام الوكالات الإنسانية ومواردها المحدودة.

٧ - وشكلت مواجهة الطوارئ أولوية حاسمة بالنسبة لدوائر العمل الإنساني خلال عام ٢٠١٤، بخمسة أنواع من الطوارئ من المستوى الثالث على نطاق المنظومة، الأمر الذي أحدث ضغطاً غير مسبوق على معظم المنظمات. وقال إن إجراءات سلامة الموظفين والاستثمار في إدارة الأمن تظل من أولويات المفوضية في العديد من العمليات، مشيراً إلى أن أكثر من ٨٠ عاملاً في المجال الإنساني، بينهم موظف في المفوضية لقوا حتفهم منذ بداية عام ٢٠١٤.

٨ - وأوضح أن الحماية الإنسانية للاجئين تركز في الوقت الراهن على ثلاثة ركائز داعمة: البلدان والمجتمعات المضيفة، والجهات المانحة والشركاء. والأمر الأكثر أهمية هو أن أغلبية البلدان ما زالت تصون مؤسسة اللجوء وتحترمها. وبالرغم من نقص المساعدة، فإن البلدان النامية تستضيف ٨٦ في المائة من لاجئي العالم، مقابل ٧٠ في المائة عام ٢٠٠٤. وأبرز الحاجة إلى التضامن الدولي وتقاسم الأعباء بين الدول الغنية من أجل دعم تلك الدول المضيفة ذات الموارد المحدودة.

٩ - وفيما يتعلق بدعم الجهات المانحة، قال إن التبرعات المقدمة إلى المفوضية بلغت مستوى غير مسبوق، إذ يُنتظر أن تتجاوز الهبات ٣ بلايين دولار عام ٢٠١٤. ولقد جاءت بعض تلك الالتزامات السخية من جهات مانحة جديدة ومن القطاع الخاص. وأشار إلى أن الزيادة من فعالية التمويل المحدود، لاسيما من خلال تدابير تروم خفض التكاليف الهيكلية بصورة تناسبية، سوف تبقى دائماً في عداد أولويات المفوضية. وأضاف قائلاً إنه بفضل الجهود التي بذلتها المفوضية للرفع من الفعالية في السنوات الأخيرة، تضاعف حجم العمليات ثلاث مرات، مقابل زيادة ٣٠ في المائة فقط

لبنان والأردن. والأخطر من ذلك، لقد زُج بالعراق في مستنقع النزاع الجاري في الجمهورية العربية السورية. ففي العام ٢٠١٤، التمس مئات الآلاف من السوريين اللجوء في منطقة كردستان، بينما تشرد داخلياً أزيد من ١,٩ مليون عراقي في عام ٢٠١٤ بالإضافة إلى ١٨٠ ألف آخرين فروا إلى الخارج.

٥ - وأضاف قائلاً إن النزوح المكثف الأخير في إفريقيا يطرح أكبر تحدٍ بالنسبة لمفوضية شؤون اللاجئين من حيث المتطلبات المالية والقدرة. ففي جمهورية أفريقيا الوسطى، لا يزال حوالي ٤١٠ ٠٠٠ شخص في عداد المشردين داخلياً، بينما يوجد ٤٢٠ ٠٠٠ من اللاجئين لدى البلدان المجاورة. وفي جنوب السودان، هناك ١,٤ مليون مشرد داخلي بينما فر ٤٦٧ ٠٠٠ شخص إلى إثيوبيا وأوغندا والسودان وكينيا منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. ونتيجة لاستمرار انعدام الأمن في المناطق الشمالية لنيجيريا تشرد داخلياً ٦٥٠ ٠٠٠ شخص والتمس ٥٤ ٠٠٠ شخص اللجوء في كل من الكاميرون والنيجر. وفي الوقت الذي اختار بعض اللاجئين المألئين العودة إلى بلادهم، بقي ١٤٠ ٠٠٠ منهم في موريتانيا والنيجر وبوركينا فاسو. وأوضح أن انعدام الأمن يعد من التحديات الكبيرة التي تواجه مالي. وذكر أن النزاع في ليبيا دفع بما يقدر بـ ٢٨٧ ٠٠٠ شخص للتشرد داخل البلاد، مشيراً إلى أن تزايد عدد القوارب المغادرة باتجاه أوروبا قد أدى إلى ارتفاع أعداد الموتى في البحر.

٦ - وأشار إلى أن الوضع في أوكرانيا قد قاد إلى تشرد ٤٤٢ ٠٠٠ شخص داخل البلاد، بينما التمس ٢١٣ ٠٠٠ شخص الحماية القانونية في الاتحاد الروسي و ٨ ٠٠٠ آخرين في بلدان أوروبية. وبالإضافة إلى حالات الطوارئ الجديدة، فإن النزاعات التي طال أمدها في أفغانستان

١١ - وقال إن المجالات ذات الأولوية التي تدخل ضمن ولاية المفوضية تشمل انعدام الجنسية والحماية في البحر وحماية المرأة والطفل. وذكر أن التقدم المحرز في التعامل مع حالات انعدام الجنسية يبعث على الأمل. إذ انضم ٤٢ بلدا إلى اتفاقية ١٩٥١ المتعلقة باللاجئين وإلى اتفاقية تخفيض حالات انعدام الجنسية، منذ عام ٢٠١١. وتزايد أيضا عدد الدول الأعضاء التي عدلت قوانينها الخاصة بالجنسية بهدف وضع حد لحالات انعدام الجنسية. وعلى الرغم من ذلك، فإن ما لا يقل عن عشرة ملايين شخص ما زالوا عديمي الجنسية. وأشار إلى أن المفوضية قد أطلقت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤ حملة عالمية تهدف إلى إنهاء حالات انعدام الجنسية في غضون عشر سنوات، وأنها تعمل على الدعم القوي من الدول الأعضاء لتحقيق هذا الهدف الطموح.

١٢ - وأضاف قائلا إن مئات الأشخاص يحاولون كل أسبوع اجتياز البحر الأبيض المتوسط وخليج عدن وخليج البنغال على متن قوارب غير مأمونة، واضعين أرواحهم بين أيادي المهربين. ويطرح التزايد الأخير في الحركة الملاحية غير الشرعية تحديات معقدة بالنسبة للدول المعنية، بما في ذلك قضايا من قبيل الإغاثة والإنزال، وظروف الاستقبال الملائمة، والتعامل العادل مع طلبات الحماية والحاجة إلى مزيد من التعاون الإقليمي وتقاسم الأعباء بين البلدان المتأثرة. وأعرب عن تطلّعه إلى مناقشة تلك القضايا مع الدول الأعضاء واجتمع المدي والأطراف الأخرى صاحبة المصلحة أثناء الحوار السنوي الذي يعقده المفوض السامي بشأن تحديات الحماية.

١٣ - وانتهى بالقول إن نهج المفوضية في التعامل مع الارتفاع الهائل في أعداد اللاجئين من الأطفال والقاصرين غير المصحوبين الملتجئين للجوء والمعرضين بشكل أكبر

في عدد موظفيها عبر العالم، وخفض عددهم في جنيف بنسبة ٣٠ في المائة. وبقى التركيز الأساسي هو التحول إلى الرقابة والمساءلة.

١٠ - وفيما يتصل بموضوع الشراكة، ذكر أن المفوضية تواصل تعاونها مع الجهات الفاعلة في مجال التنمية من أجل ضمان تكامل الجهود الإنسانية والإنمائية منذ بداية حالات التشرد. وأفاد أن تركيز المفوضية ينصب حاليا على مواصلة تقوية التعاون مع برنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ووكالات الأمم المتحدة الأخرى، وأيضا على تنفيذ توصيات حوارها المنظم مع المنظمات غير الحكومية وجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر. وقال إن المفوضية، سعيا منها إلى ضمان استقرار وضع المشردين السوريين وتعزيز قدرة المجتمعات المضيفة واللاجئين على المدى البعيد، تعمل عن كثب مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي من أجل إيجاد سبل للجمع بين المساعدات الإنسانية والإنمائية. ولقد شكلت هذه الرؤية أساسا للخطّة الإقليمية لشؤون اللاجئين والقدرة على الصمود التي أشرفت المفوضية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على تنسيقها، والتي سوف تشرع الحكومات المضيفة وأكثر من ١٥٠ من الشركاء في تنفيذها في شهر كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٤. وأوضح أيضا أن المفوضية تواصل دعمها القوي من أجل تنفيذ خطة التحوّل التي وضعتها اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وذكر أن المفوضية أصدرت في تمّ عام ٢٠١٣ نموذجا لتنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين، والذي يهدف إلى توفير نقطة مرجعية واضحة ومنهجية شاملة للحكومات المضيفة والشركاء وللسمّاح بالمرونة في الحالات التي تشمل كلا من اللاجئين والمشردين داخليا. وأعرب عن تميمه للتعاون مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في هذا السياق.

١٥ - وفي إطار استراتيجية الحلول الشاملة لللاجئين الأفغان، قدمت حكومتا باكستان وجمهورية إيران الإسلامية من ضمن عدد من التدابير الأخرى، الدليل على تسليم بطاقات التسجيل للاجئين وزيادة فرص استفادتهم من التعليم والترخيص لهم بالعمل. وأعرب عن أمله في أن تصبح الاستراتيجية أولوية وطنية رئيسية تحت قيادة الحكومة الأفغانية الجديدة، بهدف جعل العودة الطوعية إلى المناطق الأكثر أمنا أكثر جاذبية واستدامة. وأوضح أن حكومة إكوادور بصدد تنفيذ حل شامل لفائدة اللاجئين الكولومبيين يركز على توفير فرص الحصول على سبل الرزق، بينما تعتمد حكومات أمريكا اللاتينية في وقت قريب خطة، تعطي زحما جديدا لتعزيز الحماية وتحسين الحلول في جميع أنحاء المنطقة.

١٦ - وشملت ابتكارات المفوضية تقديم مساعدات نقدية للاجئين، تسمح لهم بتحديد اختياراتهم بأنفسهم، وتساعد في نفس الوقت على دعم الاقتصادات المحلية. ولقد أصدرت أخيرا سياسة بشأن بدائل للمخيمات. وفيما سترك تقرير عملية التنفيذ في إطار القانوني الوطني، من المؤمل أن تساعد هذه السياسة الحكومات في استكشاف البدائل التي ستمكن اللاجئين من الاسهام في بلد اللجوء وتسمح لهم بأن يعيشوا حياة مفعمة بالكرامة وزاخرة بالإنتاجية.

١٧ - وأبرز أن أهم وسيلة لتفادي فشل نظام الاستجابة الإنسانية تمر عبر منع نشوب النزاعات. ويتعلق الأمر بالأساس بإيجاد الإرادة السياسية الدولية لمعالجة الأسباب الجذرية للتشرد، وهي مسؤولية لا تدخل في نطاق العمل الإنساني. واستطرد قائلا إنه بالرغم من أن جهود منع نشوب النزاعات وحلها يجب أن تبذلها الدول المعنية، هناك حاجة إلى توفير دعم دولي أقوى، بما في ذلك تقديم مزيد من الدعم لجهود الوساطة وتحقيق الاستقرار على كل من

لخطر الاستغلال أو الاعتداء الجنسي وعمل الأطفال والزواج المبكر، يركز على توفير التعليم الجيد والرعاية النفسية الاجتماعية وتسجيل المواليد. ويتم أيضا تقديم دعم محدد الأهداف للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة. وأوضح أن الجهود الرامية إلى منع العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس ومواجهتهما أخذت أكثر فأكثر تُربط بحماية الطفل وقضايا التعليم. وأبرز أنه تم إحراز تقدم في تنفيذ الاستراتيجية الشاملة للمفوضية لتعزيز مواجهة العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس، وفي المقابل لم يتحقق سوى القليل نسبيا عبر العالم في مجال مكافحة الإفلات من العقاب ودعم الضحايا.

١٤ - وأردف قائلا إن تنفيذ حلول دائمة يظل الجانب الأكثر تحديا في ولاية المفوضية. وكان إحداث التحالف المعني بإيجاد حلول لقضايا التشرد القسري، الذي يضم العديد من الحكومات، والمنظمات الإنسانية والإنمائية، بمثابة خطوة مشجعة، إذ اتضح أن المبادرات الشاملة تنطوي على أفضل فرص للنجاح. فقد تحقق تقدم مشجع في أفريقيا، بما في ذلك عملية العودة الطوعية لما عدده ٣٠ ٠٠٠ لاجئ أنغولي الباقين ممن بقي في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والإدماج المحلي لأنغوليين في زامبيا، واستراتيجية الحلول الشاملة للاجئين الروانديين وبرنامج التجنيس في جمهورية تنزانيا المتحدة لفائدة البورونديين اللاجئين منذ أمد طويل. وسوف تساعد المبادرة العالمية للاجئين الصوماليين على تحقيق تطورات إيجابية حقيقية بالنسبة لهذه المجموعة، في حين يسعى التزام أديس أبابا تجاه اللاجئين الصوماليين الذي اعتمدته حكومات ستة بلدان في المنطقة إلى الحفاظ على حيز اللجوء المتاح وتحسينه. وأشاد بالخصوص بسياسة "الترخيص بالإقامة خارج المخيم" التي تنهجها إثيوبيا وبرنامجها الذي يقدم للاجئين منحا للدراسة الجامعية.

٢٠ - السيدة بوكارينهو (البرتغال): أعربت عن ترحيب بلدها بتوجيهات المفوض السامي بخصوص الطريقة التي يمكن بها لمنظومة الأمم المتحدة أن تعالج بشكل أفضل الارتفاع الهائل في عدد اللاجئين والمشردين داخليا، والمخاطر الأمنية المتزايدة وتقلص حيز العمل الإنساني. وفي هذا السياق، تساءلت عن الطريقة التي يمكن بها لوكالات الأمم المتحدة والدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية اكتساب فعالية أكثر في مواجهة التحديات المرتبطة بحماية الأشخاص المشردين قسرا، في سياق نزاعات يصعب التنبؤ بمآلها والمتقلبة باستمرار وما هي الآليات التي يمكن تحسينها للسماح للمفوضية بالاستجابة على نحو أفضل للاحتياجات الخاصة للمشردين داخليا، الذين ليس لهم وضع خاص بموجب القانون الدولي، خلافا للاجئين.

٢١ - السيد موسى (السودان): أعرب عن شكره للمفوض السامي على الزيارة التي خص بها السودان مؤخرا. وذكر أن بلده استقبل منذ اندلاع النزاع في جنوب السودان ما يزيد على ١٨٠ ٠٠٠ لاجئ، معظمهم من النساء والأطفال. وقال إن حكومته أصدرت تعليمات تقضي بمعاملة أولئك اللاجئين على قدم المساواة مع المواطنين، غير أن البلد ليس لديه القدرة على تلبية كافة احتياجاتهم، مما يضفي طابعا استعجاليا على مساعدات المجتمع الدولي وغيره من المانحين لتوفير الخدمات الصحية والمأوى. وأوضح أن الجهود التي ما فتئت حكومة بلده تبذلها، ساهمت في تحقيق الاستقرار والسلم في مناطق عديدة في إقليم دارفور، مما شجع عددا من اللاجئين الذي كانوا يعيشون في شرق تشاد على العودة تلقائيا إلى البلد، ولاسيما إلى غرب دارفور. وقال إن قضية إعادة تأهيل البنية التحتية وتوفير الخدمات يجب أن تستمر من أجل تسهيل العودة التلقائية. وعبر عن تقديره لمساهمات الدول الأعضاء لأجل إعادة توطين اللاجئين، ولكنه أشار إلى الحاجة إلى الزيادة في

الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. فعند انعدام الإرادة والتبصر السياسيين، تستمر النزاعات إلى ما لا نهاية بما يرافق ذلك من تكاليف هائلة أو تنتهي إلى حلول توفيقية كان من الممكن التوصل إليها بدون عنف. وأبرز أن العديد من التحديات الأساسية التي تواجهها دوائر العمل الإنساني، بما فيها تغير المناخ وانتشار فيروس إيبولا، لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال التزام القادة السياسيين بالعمل سويا. واحتتم بالقول إن العمل الإنساني لن يكون أبدا كافيا؛ فالحل الحقيقي لا بد له أن يكون سياسيا.

١٨ - السيد العبيدي (العراق): قال إن حكومة بلده تواصل العمل مع بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق لتقديم الدعم للنازحين العراقيين وأعرب عن امتنان حكومته للمفوضية على المساعدة التي تقدمها للعراقيين المشردين الفارين من هجمات الجماعة الإرهابية لتنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام. وأشار إلى أن حكومة بلده تواصل دعمها للسوريين اللاجئين في الأراضي العراقية. وتساءل عن الكيفية التي يمكن بها للحكومات والشركاء الدوليين أن يحققوا أفضل تنسيق من أجل مساعدة الأشخاص المشردين.

١٩ - السيدة بيلسكايا (بيلاروس): قالت إن عدد الطلبات التي وردت على حكومة بلدها من لاجئين وأشخاص مشردين قد تضاعف عشر مرات خلال الأشهر الأخيرة، مبرزة أن حكومتها سوف تستمر في بذل قصارى جهودها لتأمين حصول ذوي الحاجة على التعليم والخدمات الصحية وفرص العمل والمساعدة المالية. واستفسرت عن التدابير التي تنوي المفوضية اتخاذها بتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء من أجل التوصل إلى حل للوضع في الشرق الأوسط، وخاصة في العراق.

السياسات الأخرى التي يمكن تنفيذها لمواجهة الارتفاع الهائل في عدد الأطفال اللاجئين على الصعيد العالمي.

٢٣ - السيد مينامي (اليابان): قال إن حكومة بلده تدعم المفوضية منذ زمن طويل، وأكد على أهمية حماية ولايتها. وذكر أن الفجوة بين تمويل العمل الإنمائي وتمويل الجهود الإنسانية مسألة قائمة منذ زمن بعيد وأن المجتمع الدولي حاول منذ التسعينيات إيجاد حل لها، بما في ذلك من خلال إنشاء مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية و الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ. وفي هذا السياق، يطلب وفده من المفوض السامي التعليق على العلاقة بين المفوضية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية والتعريف بوظيفة صندوق مواجهة حالات الطوارئ. وأعرب عن أن الوفد يود أيضا الحصول على معلومات بشأن استراتيجية المفوضية والمدة اللازمة لمعالجة فجوة التمويل في سياق الفرص التي يتيحها تخليد الذكرى السنوية السبعين لإنشاء للأمم المتحدة عام ٢٠١٥، وكذا المناقشات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني لعام ٢٠١٦. وفي الأخير، طلب من المفوض السامي تقديم توضيح بشأن الجهود التي يتعين على الدول الأعضاء بذلها لسد الحاجة إلى القيادة السياسية.

٢٤ - السيد كيرت (إثيوبيا): قال إن استضافة إثيوبيا لما عدده ٦٤٣ ٠٠٠ لاجئ، جعلها تشعر بشكل مباشر بالفجوة بين ولاية المفوضية والأموال الموضوعة تحت تصرفها. وتمشيا مع سياسة الأبواب المفتوحة التي ينفجها بلده، والقائمة ليس فقط على التزاماتها التعاقدية، بل أيضا على تقاليد وطنية عريقة، فإن إثيوبيا ستواصل استقبالها لأفواج اللاجئين الفارين من النزاعات المسلحة والاضطهاد. وأبرز أن حكومته لن تعتمد أبدا على رد اللاجئين، لأنها ملتزمة باستقبالهم طالما لا يؤثرون على المجتمع الاثيوبي من خلال الإضرار بالبيئة أو الإخلال بالأمن أو الضغط بشكل

الأنصبة وتبسيط إجراءات الحصول على الأموال، لأن ذلك سيساهم في تحقيق حلول دائمة. وفي الأخير شكر كلا من المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الأفريقي على مساهماتهم في المؤتمر الإقليمي لمكافحة الاتجار بالبشر وقريرهم في منطقة القرن الأفريقي، المعقود خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ في السودان. وأضاف قائلا إن حكومة بلاده تتطلع إلى اعتماد إعلان الخرطوم وتنفيذ توصياته.

٢٢ - السيد دياز كاراسو (مراقب عن الاتحاد الأوروبي): قال إن وفده يشاطر المفوضية شواغلها بشأن الارتفاع غير المسبوق في عدد المشردين، ويرحب بتنامي تعاون المفوضية مع الحكومات والشركاء الآخرين. وأشار إلى أنه من المهم الإقرار بأن اللاجئين رغم أنهم يفرضون تحديات على الدول المضيفة، فإن بإمكانهم أيضا أن يقدموا مساهمة هامة إلى المجتمعات والاقتصادات المحلية والوطنية. وفي هذا السياق، قال إن الاتحاد الأوروبي يعمل في غياب الحلول السياسية على التقريب بين الفاعلين في المجالين الإنمائي والإنساني لتعزيز قدرة المشردين على الاعتماد على الذات وزيادة الفرص المتاحة لهم لكسب العيش. وطلب من المفوض السامي تحديد العقبات الكبرى التي تحول دون توسيع نطاق هذه المبادرات، لأنها ليست متاحة لعدد كبير من اللاجئين. وأبدى رغبة وفده في الحصول على مزيد من المعلومات بشأن التدابير المزمع تنفيذها لتحقيق فعالية التكاليف بهدف تخفيض نفقات المفوضية في ضوء محدودية الموارد. وأعرب عن دعم وفده للجهود المتواصلة التي تبذلها المفوضية في العمل مع الشركاء لضمان حماية أفضل للأشخاص المشردين وأيضا لاعتماد اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات لبيان بشأن أهمية الحماية في الحالات الإنسانية الصادر في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣. وعبر أيضا عن ترحيب وفده بإطلاق الاستراتيجية التعليمية للمفوضية أخيرا، وتسائل عن

٢٦ - وأشارت إلى أنه بالنظر إلى اعتراف الأمم المتحدة بوجود الإرهاب في سوريا، يرغب بلدها في معرفة ما إذا كان المفوض السامي ينوي الإشارة في بياناته وتقاريره المقبلة إلى وجود جماعات مسلحة في الجمهورية العربية السورية، بما أنها السبب الرئيسي وراء نزوح المواطنين السوريين. وفي الختام، لاحظت أن الأموال التي تُخصّص لخطة المفوضية للاستجابة في دول الجوار تمثل ضعف المبالغ المخصصة لتمويل خطة الاستجابة في بلدها، وطلبت من المفوض السامي أن يبين كيف يعتزم التعامل مع هذا التناقض، علما بأن الاحتياجات داخل البلد تفوق بكثير مثيلاتها في مخيمات اللاجئين، إذ أن غالبية النازحين السوريين يعيشون في المناطق الحضرية في بلدهم وعلى نفقتهم الخاصة.

٢٧ - السيدة كليميتسدال (النرويج): أعربت عن إشادة حكومتها بتركيز المفوضية على قضايا الحماية، ولاسيما دعوتها الرامية إلى حماية العدد المتزايد من الأطفال اللاجئين وجهودها للقضاء على العنف الجنسي والعنف القائم على أساس نوع الجنس في المخيمات والمجتمعات المضيفة. وتساءلت عن الطريقة التي يمكن بها للمجتمع الدولي أن يحسن استراتيجيته لمنع ومواجهة التحديات التي يطرحها العدد الكبير من حالات الطوارئ من المستوى الثالث، والأزمات الممتدة لفترة طويلة والعدد القياسي من المشردين داخليا. ولاحظت أن محنة المشردين داخليا تلقى اهتماما دوليا أقل فأقل، رغم أن عددهم بلغ ذروته التاريخية، بما قدره ٣٣ مليون شخص سنة ٢٠١٣، وتساءلت عن الكيفية التي تكفل إدراج هذه المسألة ضمن أولويات جدول الأعمال الدولي وعما إذا كانت هناك وسائل ونظم مناسبة للقيام بذلك.

٢٨ - السيد شير (الجزائر) قال إن الجزائر تستضيف لاجئين صحراويين وما يفوق ٢٣,٥٠٠ لاجئ سوري

مفرط على مواردها المحدودة، وهذا العامل الأهم. وذكر أنه يجب توفير موارد مناسبة للدول المضيفة للاجئين، بما في ذلك من خلال ميزانيات البرامج القطرية. وطلب من المفوض السامي أي يبدي رأيه بشأن هذا الموضوع. وقال إن وفده يشيد بالمفوض السامي على المبادرة العالمية الجديدة المتعلقة باللاجئين الصوماليين وأنه يود الحصول على آخر المستجدات بخصوص الأنشطة المتعلقة باعتماد التزام أديس أبابا تجاه اللاجئين الصوماليين.

٢٥ - السيدة الصالح (الجمهورية العربية السورية): أعربت باسم حكومة بلدها عن شكرها للمفوضية على المساعدة التي توفرها لرعاية المشردين داخليا واللاجئين السوريين في الأراضي المجاورة. وأشارت إلى أنه خلال انعقاد الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة، أثار وفد بلدها الانتباه إلى تقارير أعدتها وكالات الأمم المتحدة، بما فيها اليونيسيف، والمنظمات غير الحكومية تفيد بانعدام الأمن في المخيمات المضيفة للاجئين السوريين في الدول المجاورة. وأشار إلى انتشار حالات السرقة والاعتصاب وعمالة الأطفال والزواج القسري والاستغلال الجنسي والاتجار بالبشر بتسهيل من القائمين على تلك المخيمات ومنظمات غير حكومية محلية. واسترسلت قائلة إن الأطفال المقيمين في هذه المخيمات يتم تجنيدهم للقتال إلى جانب المجموعات الإرهابية المسلحة في الجمهورية العربية السورية بعد غسل أدمغتهم وإشباعهم بالأفكار المتطرفة والإيديولوجية التكفيرية. ورغم ذلك، لاحظت أن تقرير المفوض السامي لم يُشر إلى هذه القضايا الخطيرة. وتساءلت عن الإجراءات التي اتخذها المفوض السامي، بصفته الشخص المسؤول عن أمن تلك المخيمات، بالتعاون مع الحكومات المضيفة لوضع حد لتلك الانتهاكات لحقوق اللاجئين السوريين.



على تنسيقه في إطار هذا البند من جدول الأعمال. فقد أضافت بيانات تؤيد نداء المفوض السامي للاندكباب على مسألة انعدام الجنسية ونموذج التنسيق الخاص باللاجئين، وأبرزت تأثير خفض الحصص الغذائية في أفريقيا والشرق الأوسط، وأكدت الحاجة إلى زيادة تمثي الشراكة مع الفاعلين في مجال التنمية.

٣١ - السيد دينغ (جنوب السودان): قال إن التزاعات تؤدي من جديد إلى تدفق أفواج من اللاجئين إلى بلده وتشريد أعداد كبيرة من الناس داخله. وأعرب عن ترحيب حكومة بلده بفتح المفوضية لمخيماتها من أجل حماية المشردين داخلها، غير أنه يأسف للظروف المروعة التي تسود فيها والنقص الشديد في الوسائل المتاحة لمعالجتها. ومن تم يتعين التركيز على تشجيع الأشخاص للعودة إلى ديارهم، إذا كانت العودة مأمونة، أو إعادة توطينهم في ولاية لا يشملها النزاع. وتساءل عن الكيفية التي سيتعامل بها المجتمع الدولي مع وضع المشردين داخلها، والذين غالبا ما لا يوجدون في قائمة الأولويات، والذين على النقيض من اللاجئين، لا توجد أي وسائل قانونية أو مؤسسية لتمكينهم من الحصول على المساعدة. وقال إنه بصفته ممثل الأمين العام الأسبق المعني بحقوق الإنسان للمشردين داخلها، فقد اقترح ثلاثة خيارات تشمل في: إنشاء وكالة جديدة تعنى بالمشردين داخلها؛ أو إسناد المسؤولية عن شؤون المشردين داخلها إلى وكالة قائمة، أو التعاون. وبما أنه تم انتقاء الخيار الأخير، فمن المهم معرفة الطريقة التي يعمل بها. وتساءل عما إذا كان هناك احتمال لأن يتم على الصعيد العالمي اعتماد اتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية المشردين داخلها في أفريقيا ومساعدتهم (اتفاقية كامبالا)، التي تقدم مبادئ توجيهية مفيدة.

وعرضا كبيرا من اللاجئين من دول مالي والنيجر وليبيا وبلدان أخرى من جنوب الصحراء الكبرى. وأعرب عن ترحيب وفد بلده بالمعلومات التي قدمتها المفوضية بخصوص الجهود التي تبذلها الجزائر لمواءمة التشريع الوطني الجزائري الخاص بملتسمي اللجوء مع المعايير الدولية. وأضاف قائلا إن وفده يدعم تأكيد المفوض السامي على أن المساعدة الإنسانية والإنمائية لا يمكن أن تحل محل الحلول السياسية. وبخصوص الحلول الشاملة للحالات الممتدة لفترة طويلة، أعرب عن رغبة وفده في الاستماع إلى التوصيات التي اقترحتها الفريق التوجيهي المعني بالحلول.

٢٩ - السيدة كليفور (السويد): قالت إن المفوض السامي من الأنصار الأقوياء لمؤسسة اللجوء وتوفير المساعدة وفقا لاتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١، وهو في الوقت نفسه يدعو إلى إيجاد حلول سياسية مستدامة. وأضافت قائلة إن حكومة بلدها تؤيد دعوته إلى التضامن والبحث عن نهج ابتكارية لمواجهة العدد المتزايد من المشردين داخلها. وقالت إن السويد تواصل دعمها القوي للمفوضية على المستويين المالي والسياسي وإن لديها إحدى سياسات اللجوء الأكثر سخاء في أوروبا. وستواصل حكومة بلدها دعوة المزيد من الدول إلى فتح حدودها تضامنا مع اللاجئين ومع البلدان المضيفة الأكثر تأثرا بالأزمة الإنسانية الحالية.

٣٠ - وأردفت قائلة إن وفد بلدها يود معرفة الإجراءات التي يمكن أن تتخذها الدول الأعضاء فرادى وجماعات بهدف الرفع من وتيرة إعادة التوطين وتحسين سياسات الحماية المؤقتة بالنسبة للاجئين. ويود أيضا معرفة النتائج الملموسة لمؤتمرات القمة المقبلة المعنية بالعمل الإنساني، التي يتوقع المفوض السامي أن يكون لها أكبر تأثير على عمل المفوضية. ولاحظت أن الدول الأعضاء أضافت عددا من البنود الجوهرية الجديدة إلى مشروع القرار، الذي أشرفت السويد

٣٦ - السيد غيتيريس (مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين): قال إن السخاء الذي أبان عنه الشعب العراقي تجاه اللاجئين يعتبر مثالا يقتدى به بالنسبة لبقية بلدان العالم. ففي خضم وضع البلد المأساوي، يستضيف العراقيون أكثر من ٢٠٠ ٠٠٠ لاجئ سوري. ومع تشكيل الحكومة العراقية الجديدة، تم توفير الظروف لتعزيز التنسيق على الصعيد الوطني بين الحكومة ووكالات الأمم المتحدة وفاعلين آخرين، وفي الوقت ذاته تواصل الأنشطة على المستوى الإقليمي. وقال إن المفوضية سوف تواصل البحث عن السبل لحماية كل من اللاجئين والمشردين داخليا في العراق. كما ستزيد المفوضية من مستوى حضورها في بيلاروس إذا استدعى عدد اللاجئين ذلك.

٣٧ - ولتفادي إفلاس نظام الاستجابة لأزمة اللاجئين، يجب تحسين قدرة المجتمع الدولي على منع نشوب النزاعات وحلها في حال نشوبها. فلقد ضعفت هذه القدرة بسبب تغير علاقات القوة التقليدية والذي أدى إلى زيادة عدم إمكانية التنبؤ بالأحداث. وقال إن الحلول تقوم على تمتين التعاون بين المنظمات الإقليمية، والأمم المتحدة والدول التي تملك أدوات التأثير على الأطراف في كل نزاع. ولا بد من توفر التزام أقوى بدعم البلدان المضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين والمشردين داخليا.

٣٨ - وأوضح أن إنشاء وكالة مستقلة تُعنى بالمشردين داخليا أمر لا يمكن تحقيقه. وبالتالي، فإن المسؤولية الأولى في التعامل مع مشاكل المشردين داخليا تقع على عاتق الدولة المعنية. وفي هذا الصدد، قال إن هناك حاجة إلى تحقيق تنسيق أفضل بين الحكومات والمجتمع المدني والوكالات الإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، أوصى بشدة بتعيين ممثل خاص ثانٍ للأمين العام يكلف بالمشردين داخليا، والذي سيقوم بزيادة الوعي بالقضية ويضطلع بدور رئيسي في ضمان تنفيذ المبادئ

٣٢ - السيد مازييكس (لاتيفيا): طلب معرفة الخطوات الفورية الواجب اتباعها من أجل إيجاد حل طويل الأمد بالنسبة لما عدده ٤٣٠ ٠٠٠ شخص مشرد داخليا في أوكرانيا، والذين تم حرمانهم من حقوقهم وحرياتهم بسبب الوضع في البلاد. وتساءل بوجه خاص عن نوع الدعم الذي تقدمه المفوضية استعدادا لفصل الشتاء الذي يُتوقع أن يكون قاسيا.

٣٣ - السيد عيسي (بابوا غينيا الجديدة): قال إن تقرير المفوض السامي (A/69/12) لم يُشر إلى الاحتمال الشديد بأن يتعرض مواطنو الدول الجزرية الصغيرة النامية في جنوب المحيط الهادي إلى التشرد نتيجة لتغيرات المناخ وارتفاع مستوى مياه البحر، متسائلا عما إذا كانت المفوضية تدرس المسألة. وطلب أن يبدي المفوض السامي رأيه بشأن قضية ملتسمي اللجوء في بابوا غينيا الجديدة وناورو، والتي لم يتطرق إليها التقرير هي الأخرى. وفي الأخير، أعرب عن رغبته في معرفة كيف ينوي المفوض السامي المضي قدما بشأن الاقتراح الرامي إلى استخدام الأنصبة المقررة لتمويل عمل المفوضية.

٣٤ - السيد لين (ميانمار) تساءل عن الكيفية التي يمكن بها تعزيز التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لمواجهة آفة الاتجار بالبشر في منطقة خليج البنغال.

٣٥ - السيد تسفاي (إريتريا) استفسر عن الآليات التي تتخذها المفوضية للتمييز بين المهاجرين واللاجئين، علما بأن الفئتين ينتهي بهما غالبا المآل في نفس المخيمات أو مراكز الاستقبال. وتساءل أيضا عن آليات المفوضية لحماية اللاجئين من الاستغلال على يد الجماعات المسلحة أو الجماعات السياسية، التي تستخدم المخيمات للتجنيد أو إثارة الفتنة.

قضايا اللجوء. وفي الوقت ذاته، لا بد من تكثيف دور الفاعلين في مجال التنمية. وأوضح أن ثمة حاجة إلى إحداث تغيير في ثقافة التعاون الإنمائي، لتمكين الدول المتوسطة الدخل، مثل لبنان، من الحصول على المساعدة التي تحتاجها. كما أن التعاون الإنمائي يمكن أن يساهم في تحقيق الاستقرار والأمن ويساعد بالتالي ليس فقط في إنهاء التروح بل أيضا النزاعات. ودعا أصحاب المصلحة، بما فيهم وكالات التنمية والمؤسسات المالية الدولية لدراسة أولويات التعاون الإنمائي انطلاقا من هذا المنظور.

٤٢ - واستطرد قائلا إنه من أجل تحسين الفعالية، يجب من باب الأولوية إقامة نظام عالمي حقيقي للمساعدة الإنسانية يراعي جميع التقاليد الثقافية والدينية المحلية. وأوضح أنه في كثير من الأحيان، تُنفذ العمليات بشكل متواز بسبب تعدد المصادر المقدمة للمساعدات الإنسانية. وللاستجابة للطلب الهائل على المساعدات، ينبغي أن تتضافر جميع الجهود وتُنسق في إطار فهم مشترك للمبادئ الشاملة التي يقوم عليها العمل الإنساني.

٤٣ - وقال إن المفوضية خفضت نفقاتها من خلال خفض كبير في عدد الموظفين والنفقات العامة وتحديد الأنشطة ذات الأولوية. فالفرق بين ما تحتاجه المفوضية من موارد وما تتسلمه من مساهمات، دفعها إلى تجاوز العمل بالأولويات وإجراء تخفيض في البرامج الحيوية، مثل التعليم لفائدة الأطفال في مخيمات اللاجئين، وتقليص الحصص الغذائية للاجئين في أفريقيا. وأشار إلى أن هناك حاجة إلى إيجاد مزيد من الموارد أو استقطاب مزيد من الفاعلين. ففي إثيوبيا مثلا، يعتبر التمويل أحد المشاكل الكبرى، بينما يعيش اللاجئون في جنوب السودان ظروفًا كارثية. وأعرب عن تأييده لفكرة أنه يجب اعتماد نهج موجه نحو الحلول يمكن الناس من العودة الطوعية إلى ديارهم أو الاستيطان في مناطق آمنة. وأقر بأن

التوجيهية واتفاقية كامبالا المعنية بالمشردين داخليا. وأضاف القول إن ارتفاع عدد الدول المصادقة على الاتفاقية أمر جد مشجع، مشيرا إلى أن مناطق أخرى ستكون على استعداد لاعتماد أداة مشابهة.

٣٩ - ورحب بالجهود التي يبذلها السودان لمساعدة الكم الهائل من اللاجئين الذين يدخلون البلاد قادمين من جنوب السودان، مشيرا إلى أن المفوضية أبرمت اتفاقية ثلاثية الأطراف مع تشاد والسودان لأجل الترتيب لعودة دائمة للاجئين من تشاد كلما سمح الوضع الأمني بذلك. وأيد النداء الذي وجهه السودان من أجل تأمين مزيد من فرص إعادة التوطين لفائدة اللاجئين.

٤٠ - وأوضح أن المفوضية ليست معنية مباشرة بمعالجة مسألة الاتجار في البشر وتهريبهم، لكنها تتعاون مع المنظمة الدولية للهجرة وتعتبر المسألة من بين الأولويات. وقال إن المجتمع الدولي يحتاج إلى معالجة الأسباب الجذرية للاتجار بالبشر وتوسيع نطاق السبل القانونية المتاحة للتنقل، كنظام منح التأشيرة وبرامج لم شمل الأسر، والعمل بفعالية أكبر في الوقت ذاته من أجل تضيق الخناق على المهربين والمتاجرين. وأبرز أن المفوضية لديها معايير للتمييز بين المهاجرين لأسباب اقتصادية واللاجئين. وأبرز أنه من الواجب احترام حقوق الإنسان لكل فئة منهما، غير أن مسؤولية المفوضية تبقى محصورة فقط في معالجة احتياجات أولئك الفارين من الاضطهاد أو النزاع.

٤١ - وأضاف قائلا إن التحالف المعني بإيجاد حلول للتلشرد القسري، الذي أنشئ في كوبنهاغن في شهر نيسان/أبريل ٢٠١٤، هو وسيلة مهمة لتطوير نهج شامل لوقف التلشرد، لأنه يدعو إلى إيجاد حلول على المستويين المحلي والعالمي. وأعرب عن أمله في مشاهدة مزيد من المبادرات، تشترك فيها الدول المضيفة والمستقبلة في معالجة

تم تسجيلها في مجال الأمن. وتشمل ولاية المفوضية تقديم المساعدة للناس الفارين من النزاعات والاضطهاد، سواء على يد الدول أو غيرها من الفاعلين. وبالتالي، فالدول هي المسؤولة على ضمان أمن الأفراد وليس المفوضية. وأوضح أن المفوضية تمتلك أكثر البرامج تطوراً لتسجيل اللاجئين غير المقيمين في المخيمات، والذي ساعد مثلاً في ضمان أن لا أحد من اللاجئين السوريين في بلدان الحوار قضى بسبب البرد خلال فصل الشتاء الماضي. وأشار إلى أن مساعدات نقدية خصصت للعائلات المستضفة، وتعمل المفوضية مع حكومات البلدان المضيفة لكفالة استفادة اللاجئين من خدمات الرعاية الصحية والتعليم. وذكر أن عجز الموارد ارتفع بشكل كبير بالنظر إلى عدد اللاجئين السوريين الذي فاق ثلاثة ملايين شخص. وشدد على ضرورة بقاء مخيمات اللاجئين ذات طبيعة إنسانية وأنه من غير المقبول مطلقاً السماح بقيام جماعات مسلحة بالتجنيد داخلها أو بأنشطة مماثلة. وقال إن المفوضية ملتزمة بالعمل مع البلدان المضيفة لضمان احترام الوضع الإنساني للمخيمات.

٤٦ - وبالنسبة لأوكرانيا، ذكر أن المفوضية تساعد الحكومة في جهودها للاستجابة لاحتياجات المشردين داخلياً، عبر برنامج الاستعداد لفصل الشتاء ودعم العائلات المستضفة. وعلى المدى الطويل، أشار إلى أنه لا بد من إيجاد حل للوضع. وأوضح أن ولاية المفوضية تتمثل في حماية اللاجئين الفارين من النزاعات والاضطهاد، غير أنه أبدى تفهمه لضرورة إيجاد حلول للناس المشردين لأسباب أخرى، مثل ارتفاع مستوى المياه على نحو ما أشار إليه ممثل بابوا غينيا الجديدة. ولقد اقترح التعامل مع هذه المسألة على أنها حالة من حالات انعدام الجنسية، غير أن مواطني الدولة الجزرية الصغيرة النامية، التي عُمرت أراضيها، قد يرغبون في الحفاظ على جنسيتهم الأصلية وعدم حمل جنسية دولة أخرى. وقال إن المشكلة تتطلب الابتكار في إيجاد الحل

تمويل برامج المفوضية في أفريقيا لا يرقى إطلاقاً إلى المستوى المطلوب، مشيراً إلى أنه ينبغي إعطاء المآسي في أفريقيا نفس الأولوية التي تُعطى لباقي المآسي التي تحتل الصدارة في عناوين وسائل الإعلام، مثل الأوضاع في أوكرانيا والعراق والجمهورية العربية السورية. وتعتبر الحماية الوسيلة الوحيدة للتقليل من نقص القدرة. فالقدرة يمكن أن تُعزز في حالة فشل الوقاية، غير أنها لن تستطيع أن تحاري النمو المطرد للاحتياجات. واسترسل في القول إن الحلول السياسية هي أكثر الحلول أهمية، لكن يرجع إلى المجتمع الدولي التوصل إليها، مضيفاً أن التزام المفوضية بالتزاهة والحياد لا يمكنها بالتدخل في هذا الشأن.

٤٤ - وبالنسبة لمسألة التمويل، قال إن المفوضية لديها علاقات عمل فعالة مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية وتدعو إلى تخصيص أنصبة مقررّة لإنشاء "صندوق مركزي من نوع خاص لمواجهة الطوارئ"، بالنسبة للطوارئ من الدرجة الثالثة، والتي يستحيل مواجهتها بالتبرعات. ولم يقترح استخدام الأنصبة المقررة لتمويل المفوضية. وأبرز أن الأموال غير المخصصة تكون أكثر فائدة، لأنها يمكن أن تُستعمل بطرق شتى وتُحسن قدرة المفوضية على الاستجابة لمختلف الأزمات التي تنشأ. وأعرب عن شكره للسويد لمساهمتها السخية في موارد المفوضية، لاسيما الأموال غير المخصصة.

٤٥ - وأردف قائلاً إنه حتى وقت قريب، استضافت الجمهورية العربية السورية ثاني أكبر عدد من اللاجئين في العالم، مذكراً بأن الوقت قد حان لكي يساعد المجتمع الدولي المشردين السوريين داخل البلد وخارجه. ويشمل ذلك، حمايتهم من الاستغلال ومن غيره من أشكال الإساءة. وأشار إلى أن المفوضية تعمل مع حكومات البلدان المضيفة قصد معالجة تلك القضايا، قائلاً إنه يفهم أن تغييرات إيجابية مهمة

٤٩ - وأوضح أن الدول الأفريقية تتخذ التدابير الضرورية في حدود قدراتها لمعالجة أزمة اللاجئين في القارة، مشيراً إلى أن هذه التدابير تعتمد على التضامن الحقيقي والتعاون الدولي وتقاسم الأعباء والمسؤولية بين الدول، والمفوضية وغيرها من الشركاء. وقال إن ما يثير القلق بشكل خاص هو تنامي ظاهرة حالات اللجوء طويلة الأمد، والتي غالباً ما تتفاقم بسبب انعدام الأمن الغذائي، والتوتر الاجتماعي والعنف. بالإضافة إلى ذلك، فإن المنطقة الأفريقية، تُمنح في أغلب الأحيان أولوية أقل في مجال المساعدة الإنسانية نظراً لعوامل جيوسياسية واقتصادية، مما يؤدي إلى مزيد من التزاعلات وارتفاع في عدد المشردين. وأوضح أن اتساع الفجوات التمويلية يثير قلقاً كبيراً من الانشغال، لأنها أدت إلى خفض الحصص الغذائية المخصصة للاجئين في إفريقيا، مما يهدد بتفاقم سوء التغذية ومرض الأنيميا بشكل حاد. ورغم أن ميزانية المفوضية المخصصة لإفريقيا قد زادت لتبلغ ٢,٥ بليون دولار عام ٢٠١٤، فإن ما تم تقديمه لا يزيد عن ٨٣٤ مليون دولار. إن الفجوة التمويلية في المساعدة لكل من جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان تثير قلقاً كبيراً ولها انعكاسات خطيرة على شعبيهما. كما أن التخفيضات المقترحة في ميزانية عام ٢٠١٥ الموجهة للعديد من مناطق القارة الإفريقية تعتبر هي الأخرى مصدر انشغال كبير.

٥٠ - وذكر أن اللجنة التنفيذية للمفوضية اعترفت خلال جلستها العامة السادسة والخمسين المنعقدة في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٤ بكرم الضيافة والتضامن الذي أعربت عنه دول وشعوب أفريقيا تجاه ملايين اللاجئين والمشردين داخلها. وفي هذا الشأن، تعتقد المجموعة الأفريقية بأن تجديد الالتزام وتقاسم المسؤوليات بين الدول الأعضاء سوف يقودان إلى تحسين وضع اللاجئين في أفريقيا.

المناسب لها. أما فيما يتعلق ببرنامج التعاون التي تشترك فيه بابوا غينيا الجديدة، فقال إنه يود أن يؤكد أن الدول تتحمل المسؤولية المباشرة عن اللاجئين الذين يدخلون أراضيها، وأنه لا ينبغي، من حيث المبدأ، إسناد تلك المسؤولية إلى مصادر خارجية.

٤٧ - السيد بوبكار (موريتانيا): تحدث نيابة عن المجموعة الأفريقية، وقال إن أفريقيا تضم ٣,٥ ملايين لاجئ، وأن الوضع قد بلغ مستويات مقلقة. وأبرز أن عدد السكان يتنامى بشكل سريع في وقت تواجه فيه القارة تحديات حمة ترتبط بالانتعاش الاقتصادي، وبتهديد فيروس إيبولا وأزمة المديونية، وتدهور المبادلات التجارية والتهيار أسعار المواد الأساسية والأمن الغذائي وتأثيرات تغير المناخ. وأفاد أن المجموعة الإفريقية تتطلع إلى التعجيل باستكمال الدراسة الخاصة بمساهمة إفريقيا في استضافة اللاجئين، لعرضها على نظر اللجنة التنفيذية لبرنامج مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين.

٤٨ - واسترسل في القول إن الحلول تبقى بعيدة المنال ما لم تتم معالجة الأسباب الجذرية للأزمة في أفريقيا، مشيراً إلى أن المجموعة الأفريقية سوف تواصل تعزيز الحوار الجاري في هذا الصدد. وناشد المجتمع الدولي مضاعفة جهوده لتوفير المساعدة المادية والمالية لأفريقيا من أجل تقوية الالتزامات القائمة والجهود الإقليمية في مجالات منع النزاع، وبناء السلام وحل النزاعات. وفي ما يخص الحلول الدائمة لأوضاع اللاجئين وحالات انعدام الجنسية التي طال أمدها، أشار إلى أن العودة الطوعية للاجئين تبقى هي الخيار الأفضل، ويوصى أيضاً بإدماجهم وإعادة توطينهم محلياً. وتشجع المجموعة الإفريقية المفوضية على الاستمرار في عملها على هذا المنوال، مع مواصلة مكافحة كراهية الأجانب وتوزيع مواردها بالتوازن ما بين حالات الطوارئ والحالات طويلة الأمد.

٥٣ - وأبرز أن جهود الجماعة الإنمائية للجنوب أفريقيا لإيجاد حل لحالات اللاجئين التي طال أمدها، شملت وضع خطة إنمائية استراتيجية إرشادية إقليمية، تحدد الاستراتيجيات لإعادة الإدماج الاجتماعي، في حين حددت الخطة الاستراتيجية الإرشادية للهيئة الأنشطة الرئيسية للدول الأعضاء، مثل تحقيق فهم مشترك بشأن الفئات المستهدفة بإعادة الإدماج، والتعرف على الشركاء للحصول على التمويل، وإعداد دليل إعادة الإدماج الاجتماعي، وتقاسم أفضل الممارسات في المنطقة في مجال إعادة إدماج الجنود المنتهية خدمتهم واللاجئين والمشردين داخليا، وتنظيم حلقات عمل تدريبية.

٥٤ - وفي معرض حديثه بصفته أحد مواطني البلد، أشار إلى أن قرار حكومة بلده بتجنيس ١٥٦ ١٦٢ مواطن بوروندي سابق لم يتم التعامل معه باستخفاف، بالنظر إلى العدد الكبير من اللاجئين الذين سوف يحتاجون إلى الإدماج محليا وما يترتب عن ذلك من تبعات على مستوى الميزانية والتكاليف. وبالتالي، فإن تمويل المبادرة سيحتاج إلى دعم كامل من جانب المجتمع الدولي وسيطلب إسهام كل من الشركاء المعنيين بالإغاثة والفاعلين في مجال التنمية. وقال في الختام إن المبادرة الرامية إلى إنهاء إحدى حالات اللجوء التي عمرت أطول مدة في أفريقيا، لا ينبغي أن تفشل بسبب عدم وجود التمويل الكافي.

٥٥ - السيدة شليثير (مراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلّمت أيضاً باسم البلدان المرشحة للانضمام، ألبانيا، أيسلندا، الجبل الأسود، وصربيا وجمهورية مقدونيا البوغسلافية سابقا، وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب، البوسنة والهرسك، بالإضافة إلى أرمينيا وجورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، وقالت إنه بتوالي الأزمات التي يعرفها العالم، يزداد التشرد وبالتالي هناك حاجة إلى إيجاد نهج شامل

٥١ - السيد موينبي (جمهورية تنزانيا المتحدة): تحدث نيابة عن الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي، وأكد التزام الجماعة بالاتفاقية المتعلقة باللاجئين لعام ١٩٥١ وبروتوكولها لعام ١٩٦٧، وأيضاً بالاتفاقية التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا. ومضى في القول إن حالات التشرد الداخلي في أفريقيا تعرف تزايداً متواصلاً، إذ ارتفع عدد المشردين داخليا من ١٠,٤ ملايين إلى ١٢,٥ مليون شخص. إن تدهور الوضع في بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وخاصة جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية، يبين بوضوح خطورة استمرار انعدام الأمن، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور حالات طوارئ جديدة ويزيد في إطالة أمد حالات قائمة منذ زمن طويل. وبالنسبة لأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، قال إنها ما زالت تعاني من انخفاض في مستوى التمويل، مما يتعارض مع مبادئ المسؤولية وتقاسم الأعباء، مشيراً إلى أن الدول النامية قدمت أكثر من المساهمات المقررة لها رغم الصعوبات الاقتصادية التي تعيشها.

٥٢ - وذكر أن المفوضية واصلت عملية تسجيل وتحديد وضع اللاجئين في أكثر من ٦٠ بلداً. وركز أحد أهم القرارات المعتمدة في الاجتماعات الأخيرة في منطقة الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي على ضرورة ملائمة قوانين اللاجئين في أفق تطوير سياسة إقليمية إقليمية تعنى بقضايا اللاجئين. وأعرب عن قلق الجماعة لاستمرار تحكم المفوضية في كل ما يتصل بتنفيذ الأدوار والمهام التي ينبغي أن تضطلع بها الدول المضيفة وضرورة الرجوع إليها في ذلك. وتدعو الجماعة المفوضية لوضع خطة وبرنامج عمل واضحين بهدف بناء قدرات الدول المضيفة في مجال تسجيل اللاجئين، وتحديد أوضاعهم ومسك قاعدة للبيانات ذات الصلة، وهي أمور لها جميعها انعكاسات أمنية.

الإفريقي لسد الفجوة بين الفاعلين في المجالين الإنساني والإنمائي. وأشادت بالتعاون الوثيق القائم بين بلدان المنشأ والبلدان المجاورة، بدعم من المفوضية، لوضع برامج إقليمية للتنمية والحماية.

٥٨ - وأوضحت أن عدد طالبي اللجوء في الاتحاد الأوروبي ارتفع إلى أكثر من ٤٥٠.٠٠٠ شخص عام ٢٠١٣. لقد دفعت النزاعات في كل من العراق والجمهورية العربية السورية، والفقر وانعدام الاستقرار في القرن الإفريقي وغرب إفريقيا، وانحيار الأمن في ليبيا إلى فرار العديد من الأشخاص في اتجاه أوروبا. وفي هذا الصدد، ارتفع عدد الأشخاص الذين غرقوا في البحر الأبيض المتوسط ارتفاعاً شديداً في عام ٢٠١٤. ويسقط الناس اليائسون أيضاً في برائن المتجرين بالبشر، بما يترتب عن ذلك من عواقب مأساوية. وأوضحت أن إيطاليا، من خلال برنامج ماري نوستروم ( Mare Nostrum) للإغاثة الإنسانية، أوصلت أكثر من ١٠٠.٠٠٠ مهاجر إلى بر الأمان. وذكرت أن الاتحاد الأوروبي اعتمد نهجاً شاملاً يروم الحفاظ على مستوى عالٍ من الحماية ومنع الخسائر في الأرواح ومعالجة الأسباب الجذرية التي تدفع الناس إلى الفرار من ديارهم. ورحبت باختيار الحماية في البحر كموضوع لحوار المفوض السامي بشأن تحديات الحماية لعام ٢٠١٤.

٥٩ - وقالت إن عدد الأطفال اللاجئين ارتفع في السنوات الأخيرة، بحيث مثلت طلبات القاصرين أكثر من ربع مجموع طلبات ملتمسي اللجوء في أوروبا عام ٢٠١٣. على أن عدد القاصرين غير المصحوبين الذين يلتمسون اللجوء إلى الاتحاد الأوروبي بقي مستقراً خلال عام ٢٠١٣.

٦٠ - وقالت إنه يجب على الدول الأعضاء أن تلتزم على المستوى الوطني بوضع وتنفيذ سياسات مستدامة لتوفير الحماية للمشردين قسراً. كما يجب على الدول التي تستقبل

على المدى البعيد. ويجب بذل المزيد من الجهد لمنع التشريد القسري، ومعالجة أسبابه الجذرية وتعزيز الحلول لفائدة ضحاياه. واسترسلت في القول إن تتابع الأزمات من المستوى الثالث وتفشي فيروس إيبولا أبرزتا الضغط الممارس على المنظمات الإنسانية لتقديم الخدمات والإمكانيات المحدودة المتاحة لها للقيام بذلك. وفي الوقت ذاته، أصبح إيصال المساعدات عملية معقدة أكثر فأكثر. وفي إطار الإعداد للقمة الإنسانية لعام ٢٠١٦، يتعين على المجتمع الدولي أن يسعى جاهداً بشكل جماعي إلى إعادة تأكيد المبادئ الإنسانية الأساسية، وإلى إبراز أهمية احترام القانون الإنساني الدولي.

٥٦ - وقالت إن الاتحاد الأوروبي يؤكد من جديد التزامه بدعم الدول السخية المضيفة لأعداد كبيرة من اللاجئين والمجتمعات التي تأوي اللاجئين، مشيرة إلى أن هناك حاجة خاصة لتعزيز الحماية، وتحسين أوضاع الأشخاص الجديرين بالاهتمام وإيجاد حلول دائمة.

٥٧ - ورغم أن الدعم المالي للمفوضية بلغ أعلى مستوياته، بمبلغ قدره ٣ بلايين دولار عام ٢٠١٤، فإن الميزانية القائمة على الاحتياجات لعام ٢٠١٥ تقدر بحوالي ٦,٣ بلايين دولار. ويجب على الجهات المانحة والمنظمات الدولية والبلدان المضيفة مضاعفة جهودها لسد الفجوة بين الفاعلين في المجالين الإنساني والإنمائي بهدف تعزيز الحماية، وتوفير مساعدة أكثر فاعلية للمشردين قسراً، وتحقيق التقدم في اتجاه إيجاد حلول دائمة. إن تحسين التآزر بين برامج حالات الطوارئ والتنمية والحماية التي تشارك فيها المنظمات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والحكومات الوطنية سيعود بالنفع على كل من المشردين والمجتمعات المضيفة لهم. وقالت إن الاتحاد الأوروبي يعمل مع الحكومتين الأردنية واللبنانية وحكومات البلدان المضيفة في منطقتي الساحل والقرن

تبقى أساس النظام الدولي لحماية اللاجئين وأن ولاية المفوضية يجب أن تبقى كما هي دون أي تغيير. وينبغي أن يظل عمل المفوضية عملاً إنسانياً بحثاً بعيداً عن الاعتبارات السياسية. وأشار إلى أن حكومة بلده تدعم الإبقاء على الدور الرئيسي للجنة التنفيذية في تنفيذ القرارات بشأن الحماية الدولية للاجئين، وتؤكد التزامها بمعايير المفوضية للاستجابة لحالات التشرد القسري الواسع النطاق. كما أنها تدعم جهود المفوضية لإصلاح هيكله أنشطتها وميزانياتها، والتي يجب أن تنفذ قطعاً في إطار الولاية الحالية. وأفاد بأنه ينبغي تنسيق جهود المفوضية والحكومات بهدف إنشاء آليات وطنية لحماية اللاجئين وتيسير جهود المفوضية لدعم وضع نظم وطنية ذات صلة بهذا الأمر. وينبغي أيضاً التوصل إلى اتفاق واضح بشأن أشكال وأساليب أنشطة التنسيق المتصلة بذلك.

٦٤ - وأبرز أن حكومته تدعم نهج المفوضية بشأن البحث عن حلول طويلة الأمد لقضايا العودة، والإعادة الطوعية إلى الوطن وإعادة التوطين. إذ يجب وضع نهج أكثر توازناً لعمليات إعادة التوطين الواسعة النطاق في بلدان ثالثة في حالات الطوارئ، والتي ينبغي تحديدها بشكل جماعي مع الشركاء الإقليميين الأساسيين. ودعا الاتحاد الروسي المفوضية لزيادة تركيزها على خفض حالات انعدام الجنسية، بما في ذلك مشكل انعدام الجنسية الطويل الأمد في كل من لاتفيا وإستونيا، الذي هو أمر غير مقبول.

٦٥ - وأشار إلى أن السلطات الاتحادية والمحلية الروسية تتخذ كافة التدابير الممكنة لإيواء وتأمين الاحتياجات الإنسانية للمواطنين الأوكرانيين الذين أجبروا على مغادرة بلدهم نتيجة للزاع المسلح الداخلي. ويوجد حالياً في الاتحاد الروسي أكثر من ٨٠٠ ٠٠٠ شخص قدموا من أوكرانيا، السمس منهم ٤٥٠ ٠٠٠ شخص اللجوء المؤقت أو أي

ملتزمسي اللجوء مكافحة العنصرية وكره الأجانب، عن طريق توعية مواطنيها بالقيم الإنسانية التي تقوم عليها الالتزامات الدولية لحماية الناس الفارين من النزاع والاضطهاد.

٦١ - السيدة درديريان (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن حكومة بلدها قدمت للمفوضية مساهمات تفوق ١ بليون دولار في عام ٢٠١٤، وأن تفاقم الأزمات في كل من الجمهورية العربية السورية والعراق وأفريقيا قد أثقل كاهل دوائر العمل الإنساني. وأضافت قائلة إنه رغم تمكن المفوضية من مواجهة التحديات، يجب ألا يُطلب منها أن تفعل ما هو فوق طاقتها. واعتبرت أن أساس العمل الذي تقوم به المفوضية يجب أي يكون هو النهوض بالشرائط القائمة وتقدير قيمتها، وتطوير شراكات جديدة. إذ لن يمكن الاستجابة لاحتياجات الناس الأكثر ضعفاً إلا من خلال الاتصال والتنسيق.

٦٢ - وذكرت أنه يجب على المفوضية أن تستمر في تعزيز القدرات التنظيمية من خلال اتباع سياسة موارد بشرية تكفل الأداء الجيد أثناء حالات الطوارئ. وأعربت عن إشادة حكومتها بالمفوضية على الزيادة في دعم البرامج والتكاليف الإدارية للتغلب على التكاليف الهائلة للعمليات الميدانية، ورحبت بتحول المفوضية من العمل بالتخطيط القائم على أساس الموارد إلى تخطيط يعتمد على الأداء والنتائج. وأشارت إلى أنه من المهم أن تستمر المفوضية على هذا النهج، وتعتمد على وضع معايير إيجابية ومؤشرات أكثر موضوعية وقابلية للقياس، وتحسين صياغة التقارير بشأن المؤشرات ودمج التوصيات والاستنتاجات المنبثقة من التقييمات التي تجريها في برامجها مستقبلاً.

٦٣ - السيد لوكي يانتسيف (الاتحاد الروسي): قال إن حكومة بلده تؤكد أن اتفاقية اللاجئين لعام ١٩٥١ ينبغي أن



٦٧ - وأشار أن العدد البالغ الكبر للأطفال المشردين قسرا والأطفال غير المصحوبين والمخاطر المستمرة للعنف الجنسي والعنف ضد المرأة مسائل تبعث على القلق. وأعرب عن تأكيد وفده على أهمية تأمين الحماية للأطفال المشردين من خلال توفير بيئة مأمونة ومدعمهم بالفرص التعليمية التي هم في حاجة إليها في طفولتهم. فالتعليم أداة قوية للحد من ضعف الأطفال، وخاصة في حالات اللجوء الطويل الأمد.

٦٨ - السيد أنطونيو باتريوتا (البرازيل): قال إن المفوضية قلصت من نفقات الموظفين في المقر وحولت تركيزها إلى العمل الميداني من أجل الاستجابة للتحديات الجديدة، مشيراً إلى أن ٩٠ في المائة من موظفي المفوضية يعملون حالياً في الميدان، وهو الأمر الذي ينبغي أن تتخذي به كافة وكالات منظومة الأمم المتحدة.

٦٩ - وأشار إلى زيادة التعاون بين حكومته والمفوضية، بما في ذلك من خلال اتفاق التعاون ومساهمات مالية بلغت ٣ ملايين دولار، تهدف إلى زيادة فعالية الآليات الإجرائية للجنة الوطنية البرازيلية لشؤون اللاجئين. وفي ضوء ارتفاع تدفق عدد اللاجئين إلى البرازيل، قامت المفوضية بفتح مكتب ثانٍ في مدينة ساو باولو بشراكة مع السلطات الفدرالية ومنظمات المجتمع المدني. ومنذ سنة ٢٠١٣، منحت البرازيل تأشيرات لما يفوق ٥٠٠٠ ملتمس للجوء لأسباب إنسانية. وأوضح أن هذه العملية سوف يتم توسيع نطاقها في عام ٢٠١٥ وما بعده بدون حصص أو قيود عددية. ولقد اعتمدت سياسات خاصة لفائدة السوريين والسوريين من أصل فلسطيني واللبنانيين، بما في ذلك إصدار مرسوم يهدف إلى تسريع الإجراءات المتعلقة بلم شمل الأسر. وعملاً بالالتزام بمبدأ التضامن وتقاسم الأعباء، اعتمدت دول أخرى في المنطقة، كالأوروغواي والأرجنتين تدابير مماثلة. وذكر أن البرازيل ستستضيف في شهر كانون الأول/ديسمبر

وضع آخر من أوضاع الإقامة. وذكر أن ممثلية المفوضية في روسيا قامت بزيارة لأماكن إيواء اللاجئين الأوكرانيين، مما سمح لها بتكوين نظرة عامة وموضوعية عن المشردين قسراً. وأعرب عن امتنان روسيا للمفوضية على الخطوات التي قامت بها لتوجيه انتباه المجتمع الدولي لمشكلة اللاجئين الأوكرانيين، ودعائها لمواصلة تسليط الضوء بشكل موضوعي على العواقب الإنسانية للأزمة الأوكرانية، بما في ذلك الهجرة المكثفة نحو الاتحاد الروسي وبلدان أوروبية أخرى. وطلب أيضاً من المفوضية أن تدعم عملية إعادة إدماج اللاجئين العائدين والمشردين داخلياً في جنوب شرق أوكرانيا.

٦٦ - السيد ريشينسكي (كندا): قال إن تجديد الالتزام الدولي بحماية المدنيين وتحقيق الاستقرار، يزداد أهمية مع تصاعد حدة النزاعات وارتفاع مستويات التشرد في جميع أرجاء العالم. وبلاستناد إلى مثال العراق، الذي أدى فيه استهداف الأقليات الدينية على يد جماعات تنظيم الدولة الإسلامية إلى تشريدتها، لاحظ بقلق أن تشريد أقلية دينية، يعرضها لمزيد من المخاطر، وتقل إمكانية حصولها على الدعم والحماية الرسميين وغير الرسميين وتستمر في التعرض للتمييز والعنف والاستغلال. وأوضح أن التشرد لا يكون فقط بسبب النزاعات. إن انتشار فيروس إيبولا، الذي تسبب في تفاقم مشاكل السلام والأمن القائمة منذ أمد بعيد، هو قضية عالمية تتطلب عملاً دولياً موحداً وشاملاً لكل القطاعات. وأعرب عن قلق حكومته العميق تجاه حوادث الإعادة القسرية في مناطق شتى، ودعا جميع الدول إلى احترام هذا الحجر الأساس لنظام الحماية الدولية. وشدد على أنه خلال الاستجابة للأزمات المفاجئة والمتطورة بسرعة، يجب إعطاء الأولوية لإيجاد وتنفيذ حلول دائمة بالنسبة لحالات التشرد التي طال أمدها.

الأغذية العالمي. وقد قدمت البرازيل الدعم المالي لمشاريع المفوضية التحريية لتنفيذ خطط المشتريات المحلية، التي تساهم في تنمية الاقتصادات المحلية وتزيد من شعور اللاجئين بالكرامة وتعزز قبولهم في المجتمعات التي تستضيفهم.

٧٢ - وأعرب عن إشادة البرازيل بعمل المفوض السامي في إبراز دور الحماية والدبلوماسية والإرادة السياسية في معالجة مخمة اللاجئين. وأوضح أن هذه التحديات هي نتاج لاستراتيجيات عسكرية خاطئة في أغلبها تُستخدم في حل النزاعات، وأنه قد حان الوقت لوضع حد لهذا العنف الذي لا مبرر له.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠

٢٠١٤ اجتماعا وزاريا بمناسبة الذكرى السنوية الثلاثين لإعلان كارتاخينا بشأن اللاجئين، والذي سيتم خلاله اعتماد خطة عمل لتعزيز الحماية والحلول في أمريكا اللاتينية. وقال إن مشروع قانون معني بحماية عديمي الجنسية سوف يتم عرضه على البرلمان البرازيلي.

٧٠ - وأبرز أن حكومة بلده تولي اهتمامها لحماية المرأة والأطفال اللاجئين. ولقد نددت المنظمات الإقليمية، بما فيها جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بممارسة احتجاز القاصرين. وأعرب عن بالغ قلقه بخصوص معاملة الأطفال والمراهقين المعتقلين والمسجونين بسبب وضعهم غير القانوني ودخولهم بدون وثائق إلى بلدان العبور أو المقصد. وشدد على أهمية دعم وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع ملتمسي اللجوء وتجنب الممارسات التي قد تزيد من ضعفهم. ويجب حماية الأطفال اللاجئين من انتهاكات حقوق الإنسان، ويجب أن يؤمن لهم الاستفادة من الخدمات، بما فيها التعليم. وفي هذا الصدد، ساهمت البرازيل في الأنشطة المشتركة للمفوضية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة من خلال "مبادرة لن يضيع أي جيل".

٧١ - وتمشيا مع سياسات البرازيل المعنية بالتعاون الإنساني، أعرب عن دعم حكومة بلده القوي لاستراتيجية تعزيز الآليات لضمان اعتماد اللاجئين على أنفسهم وتمكينهم من سبل العيش وبناء القدرة على التكيف من خلال استخدام التحويلات النقدية، والمشتريات المحلية وشبكات الأمان الاجتماعي بالنظر إلى أن تلك الآليات تسد الفجوة بين أعمال المساعدة والتنمية. وفي هذا الشأن، أعرب عن ترحيب البرازيل بالخطة الإقليمية للاجئين والقدرة على التكيف، ولاحظ بارتياح زيادة استخدام المفوضية لبرامج التحويلات النقدية وأيضا جهودها من أجل تأمين التغذية والأمن الغذائي، من خلال التعاون المشترك مع برنامج